أهمية الأصول المعرفية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقارير التنمية البشرية لأمم المتحدة

The Importance of Knowledge Assets in Achieving Sustainable Development, Through the United Nations Human Development Reports

كنار بهية *

مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية،

University of Algiers 3

bahiafri@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/03/11 تاريخ النشر: 2021/08/01

ملخص:

في نهاية القرن الماضي تبنت الأمم المتحدة مفهوم التنمية المستدامة، هي تنمية تتخطى زيادة الدخل إلى توسيع خيارات الإنسان من خلال تعزيز حقوقه وحرياته، وتمكينه من عيش حياة مديدة وصحية ومبدعة، كما تحولت المعرفة إلى مورد أساسي وقوة حقيقية في الإدارة والاقتصاد، بفضل الاستخدام الواسع للمعرفة والعلم وما أفرزاه من تقنيات متقدمة في الحاسوب والانترنت وغيرها... وتهدف الدراسة لتوضيح أهمية الأصول المعرفية في تحقيق التنمية المستدامة وفق ما تضمنته تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. اهم ما توصلت اليه الدراسة أنه منذ الاعتماد الرسمي لمصطلح التنمية المستدامة، عمدت الأمم المتحدة الى نشر تقارير سنوية للتنمية البشرية لتقييم أوضاع البشر عبرى العالم واقتراح الحلول لتحقيق التنمية. كما تبين من خلال التقارير الصادرة منذ عام 2000 أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة لا يحتاج الى أصول مادية ومالية بقدر ما يحتاج الى توفر الأصول المعرفية.

الكلمات المفتاحية: أصول معرفية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقارير التنمية البشرية، تنمية بشرية مستدامة؛ تنمية مستدامة؛

Abstract :

At the end of the last century, the United Nations adopted the concept of sustainable development, which is a development that goes beyond increasing income to expanding human choices by strengthening their rights and freedoms, and enabling them to lead a long, healthy and creative life; Knowledge has also turned into a basic resource and a real power in management and economics, thanks to the wide use of knowledge, science and the advanced technologies that have resulted in computers, the Internet and others.

The study aims to clarify the importance of knowledge assets in achieving sustainable development, according to what was included in the human development reports of the United Nations Development Program. The most important finding of the study is that since the official adoption of the term sustainable development, the UN has published annual reports on human development to assess human conditions across the world and suggest solutions to achieve development. It was also evident in the reports issued since the year 2000 that achieving sustainable human development does not require physical and financial assets as much as knowledge assets are needed.

Key Words: human development reports; knowledge assets; Sustainable development; sustainable human development; UNDP.

JEL Classification: Q01, O15.

*مرسل المقال: بهية كنار (*bahiafri@gmail.com*)

المقدمة:

لعقود من الزمن، اعتمد على تفسير تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال تقييم الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد في نموه على عوامل الإنتاج التقليدية–الأرض والعمل ورأس المال– التي يحكمها قانون تناقص الغلة، ولم يحسم الأمر بعد حتى ظهر مصطلح التنمية المستدامة تنمية تهدف إلى مراعاة الجانب البيئي وتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية مع مراعاة متطلبات الأجيال المقبلة. لم تعد التنمية اليوم أرقامًا ومؤشرات اقتصادية وإنما تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الأفراد في صنع القرارات والعدالة في توزيع الثروة، إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التلوث.

ظهرت نظريات تنسب تحقيق التنمية ليس فقط للأصول المادية وإنما للأصول المعرفية التي تخضع لما يوصف بقانون" زيادة العائدات". أصبح بإمكان بعض الاقتصاديات الأقل تطوراً ذات الأصول الهامة في المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخبرات المتعلقة بالإنترنت تأمل في القفز فوق الاقتصاديات الأكثر تقدما. نظرا للمشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية الدولية اهتمت الأمم المتحدة بتوحيد أهداف التنمية المستدامة بين دول العالم، فقامت بعقد مؤتمرات وقمم دولية تهدف إلى الالتزام بالقضاء على الفقر، والنهوض بالتنمية وحماية البيئة كما قامت من خلال برنامجها الإنمائي إصدار تقارير سنوية تعنى بالتنمية البشرية المستدامة وتسعي إلى التعريف بها وأهميتها وبآليات تحقيقها وسرد بعض النماذج الناجحة.

أهمية الدراسة: يستمد الموضوع أهميته من، أولا: التنمية المستدامة هي تنمية يتحقق فيها كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتتضافر فيها الجهود لتحقيق تنمية للأجيال الحالية دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها؛ ثانيا: تقارير التنمية البشرية التي عززت الإقرار بقضية البيئة والاستدامة، وأشارت إلى أن الإنصاف بين الأجيال لا يقل أهمية عن الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد؛ ثالثا: أهمية مفهوم الأصول المعرفية القديم من حيث الوجود، الحديث من حيث الاهتمام.

الدراسات السابقة:

- "رأس المال الفكري عامل استراتيجي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق والبلدان" لـ Margareta Rusu-Tanasă: تهدف الدراسة الى عرض مفهوم رأس المال الفكري (IC) من منظور قطري وإقليمي. تعتبر الدراسة المعرفة موردًا أساسيًا لخلق القيمة على مستوى الشركات والمستوى الإقليمي، وعليه يتطلب من المناطق والدول صياغة نظام من المتغيرات التي تساعد في الكشف عن الثروة غير المرئية للبلد وإدارتها. تحاول دول ومناطق الاتحاد الأوروبي تعزيز استخدام استراتيجيات الابتكار الإقليمية والوطنية من أجل جعل الاقتصاد الأوروبي هو الاقتصاد القائم على المعرفة الأكثر تنافسية– في العالم. تشترك البلدان الأكثر ابتكارًا في الاتحاد الأوروبي في عدد من نقاط القوة في أنظمة البحث والابتكار الوطنية مع دور رئيسي يلعبه النشاط التجاري وقطاع التعليم العالي. اهم نتائج الدراسة أنه تستند إمكانات التنمية للبلدان والمناطق والقطاعات الاقتصادية

بشكل أساسي إلى الأصول غير الملموسة والقدرات الخفية. فأصبح ضروري الكشف عن عوامل النجاح الرئيسية التي تخلق قيمة للدول وتحديد ميزتها التنافسية (Rusu- Tanasă, 2015).

- "تعزيز أصول المعرفة من أجل التنمية المستدامة والنمو" لـ Prafulla A. Pawar: حسب الدراسة فان الاستخدام الفعال للموارد الحالية غير الملموسة والمتعلقة بالمعرفة والمتاحة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد مسؤولة عن تعزيز إنتاجية جميع عوامل الإنتاج. في عالم الشركات اليوم في البلدان النامية تحتاج إلى التركيز على العوامل التي تمكن بشكل منهجي من إدارة المعرفة بفعالية. تشمل هذه العوامل التمكينية الشفافية، والإرادة السياسية، وتعزيز المؤسسات التعليمية ،قاعدة بيانات شاملة، واتصالات أكبر بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الاستخدام الأكثر فعالية للأصول المحدودة. في الاقتصاد الجديد، أصبحت الأصول المعرفية مثل التعليم والبحث والتطوير بنفس أهمية الاصول المادية مثل المباني والنقل والطرق والآلات. اهم نتائج الدراسة أن المكون الأساسي لاستدامة التنمية هي تبادل المعلومات، والذي بدوره يمّكن تحسين نوعية حياة الناس. التبادل المعرفي لديه القدرة على تحقيق غير مسبوق المكاسب في التنمية الاقتصادية والبشرية، وعليه فإن تعزيز أصول المعرفة هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو (Pawar, 2012).

تبين من خلال الدراستين السابقتين أهمية الأصول المعرفية للشركات والقطاعات الاقتصادية في تحقيق الميزة التنافسية وأهميتها للبلدان والمناطق لتحقيق التنمية المستدامة، أما دراستنا تحلل هذه الأهمية من خلال تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة. فتسعى للإجابة عن الاشكالية التالية: ما أهمية الأصول المعرفية في تحقيق التنمية المستدامة وفق ما تضمنته تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2000-2020)؟.

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الاستقرائي التاريخي للقيام بمسح لتقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتطرقنا إلى المحاور الأساسية التالية:

- الإطار المفاهيمي للأصول المعرفية
- التنمية المستدامة
- تقارير التنمية البشرية وأهميتها
- الأصول المعرفية من خلال تقارير التنمية البشرية
- الخاتمة والنتائج.

I. الإطار المفاهيمي للأصول المعرفية:

1. تعريف الأصول المعرفية:

إن الأصول اللاملموسة أو الأصول المعرفية أو رأس المال الفكري كلها تسميات تستخدم بشكل متبادل كمترادفات. يميل المحاسبون لاستخدام مصطلح الأصول اللاملموسة، ويفضل الاقتصاديون استخدام أصول المعرفة، في حين يفضل الإداريين استخدام رأس المال الفكري (نجم ، 2010).

بدايةً يقصد بالأصل "asset" محاسبيا المخزون المادي أو المعنوي لسلع أو خدمات عقارية أو منقولة يمكن توظيفها أو استخدامها سدا للحاجات المستقبلية المتوقعة (الزيات، 2011). أما المعرفة فهي حصيلة الخبرة والقدرة على استخلاص مفاهيم ونتائج جديدة، وتمثل نتاج العقل كالفكر، وإنها أهم أدوات العقل التي يستعملها الإنسان ليتولد الفكر والتفكير والتحليل، إنها مرتكز أساسي يبني الإنسان عليه قراراته ويعالج بها مشاكله(طغان، 2009).في هذا الإطار يقصد بالأصول المعرفية "مخزون المعرفة التراكمي الكمي والكيفي وأوعيتها وعوامل تناميها وتجددها التي يمتلكها أفراد مجتمع ما، ممثلا في معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم وكفاءاتهم العامة والنوعية المستخدمة والمشتقة والتي يمكن من خلالها الوفاء بحاجات ذلك المجتمع حاليا ومستقبلا داخل حدود زمنية معينة، وفي الإطار السياق الذي يتجه النظام السياسي للمجتمع من قوانين وتشريعات ونظم تحكم حركته وحركة أفراده. (الزيات، 2011)

تعرف الأصول المعرفية الوطنية بأنها "المجموع الكلي لما يمتلكه المجتمع وأفراده من الأصول المادية الملموسة بما ينطوي عليه من تنظيم وبنية، بالإضافة إلى مجموع الكلي التفاعلي الديناميكي لمعارف الأفراد ومهاراتهم وخبراتهم، وما تحتويه عقولهم من الأفكار والمعارف الكامنة، وكذا المعارف التراثية، وما يحكم سلوكيات الأفراد من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية مؤسسة، وأعراف وعادات وتقاليد توجه أنماط السلوك الذي تصدر عنهم، منسوبة إلى إطار مرجعي داخل حدود معينة اعتمادا على المحصلة الكلية للعقل الجماعي للمجتمع". (الزيات، 2011)

حسب سعد غالب "أصول المعرفة الوطنية هي الأصول الثمينة غير الملموسة من المعارف، القدرات، الكفاءات، النظم، العلاقات والمؤسسات ورصيد الإنجازات ذات المضامين المستقبلية المحفزة للتنمية الشاملة والمستدامة وللنمو الاقتصادي والرقمي الإنساني والازدهار الحضاري". (غالب، 2007)

2. مكونات الأصول المعرفة الوطنية

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن أصول المعرفة الوطنية تتكون من:(Malhotra, 2000)

1.2. رأس المال البشري: هو الجمع بين المعرفة والمهارة والإبداع وقدرة أفراد الأمة على تلبية المهام في متناول اليد، بما في ذلك القيم والثقافة والفلسفة. ويشمل هذا المعرفة والحكمة والخبرة والحدس وقدرة الأفراد على تحقيق المهام والأهداف الوطنية. ورأس المال البشري هو ملكية الأفراد، ولا يمكن أن تكون مملوكة من قبل [المنظمة] أو الأمة.

2.2. رأس المال الهيكلي: رأس المال الإنشائي يدل على أصول المعرفة التي تبقى في المنظمة عندما لا تأخذ في الاعتبار رأس المال البشري الذي هو ملك لأعضاء فرديين. رأس المال الهيكلي يمكن أن تكون مملوكة للأمة ويمكن تداولها. ويشمل رأس المال التنظيمي ورأس المال ألعلائقي.

رأس المال الهيكلي = رأس المال ألعلائقي + رأس المال التنظيمي

3.2. رأس المال العلائقي: هو رأس المال السوقي لكن في سياق الأصول الفكرية الوطنية، يشار إليه برأس المال العلاقات للدلالة على السوق والعلاقات التجارية التي تقيمها الأمة داخل الأسواق العالمية مع عملائها وموردیها. كما يشار إليها برأس المال الاجتماعي، تعزز العلاقات داخل وعبر البلدان القدرة على خلق قيمة من المعرفة.

4.2. رأس المال التنظيمي: يشير إلى القدرات الوطنية مثل الهياكل التنظيمية، الأجهزة والبرامج وقواعد البيانات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وكل شيء آخر يدعم الابتكار والإنتاجية من خلال تبادل ونقل المعرفة. يتكون رأس المال التنظيمي من: رأس المال العمليات، ورأس المال التجديد والتطوير.

رأس المال التنظيمي = رأس المال العمليات + رأس المال التجديد والتطوير

5.2. رأس المال العمليات: يعكس العمليات والأنشطة والبني التحتية ذات الصلة من أجل الإنشاء والمشاركة ونشر المعرفة للمساهمة في إنتاجية العاملين في مجال المعرفة الفردية. يتم تعريفها من حيث المخازن غير البشرية للأصول المعرفية للأمة المتضمنة في التكنولوجيا، أنظمة المعلومات والاتصالات، الأجهزة والبرامج وقواعد البيانات، المختبرات والهياكل التنظيمية التي تدعم إدامة إخراج ناتج رأس المال البشر.

6.2. رأس المال التجديد والتطوير: يعكس هذا المكون من رأس المال الفكري القدرات والاستثمارات الفعلية للنمو في المستقبل مثل البحث والتطوير، وبراءات الاختراع، النشر العلمي، عدد الباحثين، العلامات التجارية والشركات الناشئة التي يمكن اعتبارها محددات للكفاءة الوطنية في الأسواق المستقبلية، فهو يحدد كيفية استعداد الدولة للمستقبل. يمكن تمثيل مكونات الأصول المعرفة الوطنية في الشكل التالي:

الشكل رقم(01):"مكونات الأصول المعرفة الوطنية "

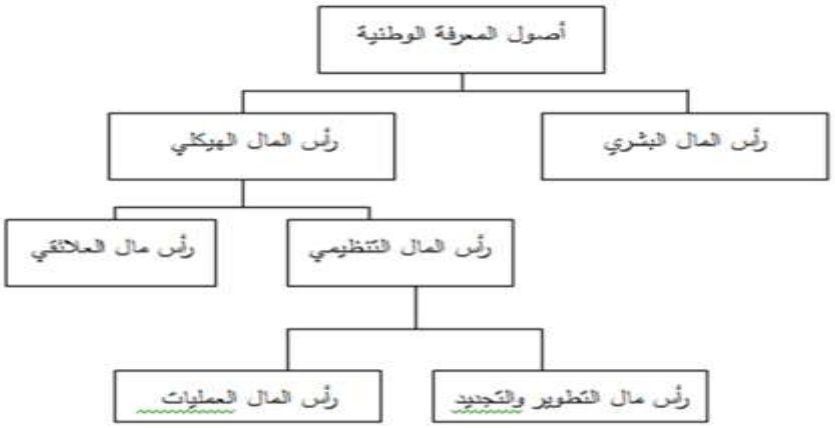

Source:(Malhotra, 2000)

باختصار فإن الأصول المعرفية الوطنية تتمثل في رأس المال البشري خلاصة المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكها السكان إضافة إلى رأس المال التنظيمي المتمثل في البني التحتية المؤسسية للبلد من أنظمة المعلومات والاتصالات، المختبرات والهياكل التنظيمية قدرات الإبداع والابتكار والتي تمكن رأس المال البشري من أداء مهامه

على أحسن وجه، وكذا رأس المال ألعلائقي المتمثل في قدرات البلد في توفير حلول جذابة وتنافسية لاحتياجات العملاء الدوليين، بالمقارنة مع الدول الأخرى. ويمثل استثمار البلاد والإنجازات في العلاقات الخارجية، إلى جانب صادراتها من جودة المنتجات والخدمات. بما أن للأصول المادية دور في تحقيق النمو والتنمية فمما لاشك فيه فان للأصول المعرفية دور في تحقيق التنمية المستدامة في ظل عصر اقتصاد المعرفة. كيف ذلك سنتعرف عليه بعد تحديد مفهوم التنمية المستدامة.

II. التنمية المستدامة:

1. تعريف التنمية المستدامة:

يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي لرئيسة وزراء النرويج Gro Harlem سنة 1987 في تقرير **Brundtland**، تقرير مستقبلنا المشترك للتعبير عن السعي لتلبية احتياجات البشر ورغباتهم المقبولة ولكن على أن يتم النمو في حدود القدرة البيئية للأرض .

تم اعتماد هذا المصطلح بشكل رسمي في مؤتمر الأرض Rio في 1992، وعرّف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ".

تعددت تعاريف التنمية المستدامة منذ ذلك التاريخ وكان أبرزها:

التنمية المستدامة هي "نوع من أنواع التنمية تفي باحتياجات الحاضر دون الجور على قدرة الأجيال القادمة في تحقيق متطلباتهم، فالتنمية المتواصلة لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل: المياه، النفط والغابات، ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد، وخاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجددة " (ابو اليزيد، 2007)

كما عرفت بأنها " العلاقة الوثيقة بين متطلبات التنمية وأوضاع البيئة والتي تتطلب البحث عن أفضل السبل لضمان استمرار عمليات التنمية وتطورها من ناحية واستمرار فعالية النظم البيئية وكفاءتها من ناحية أخرى"(محمد و يسرى، 2013).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم شديد العمومية يشمل حماية البيئة، نوعية الحياة والمساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى تركيزه على النظرة المستقبلية.

مفهوم التنمية المستدامة يأخذ في الاعتبار العلاقات الوثيقة بين السكان، الموارد، البيئة، التنمية ونوعية الحياة. كما يؤكد على أهمية الأجيال القادمة في الموارد والثروات، بمعنى يجب أن يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيدا من الموارد مماثلا لرصيد الذي ورثه أو أفضل منه، أي أن التنمية المتواصلة تمنع تحميل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية. إن جوهر مفهوم التنمية المستدامة يؤكد على أنه في حالة الاقتصاد المستمر في عالم محدود الموارد، وفي ظل الرغبات غير محدودة للنمو، فإنه من الضروري أن يتم استخدام الموارد المتاحة لمقابلة الاحتياجات الحالية دون التأثير على قدرة هذه الموارد على التجدد للوفاء بالاحتياجات المستقبلية.

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة جوهرها الإنسان كما هو حال المفهوم الأساسي للتنمية البشرية، وعليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة .وحسب تقرير التنمية البشرية 2010 ما من تعارض بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فكلاهما قائم على الطابع العالمي لمطالب الحياة، فالتنمية البشرية والتنمية المستدامة هما قضيتان متلازمتان. التنمية البشرية تعني إفساح المجال أمام الإنسان ليعيش حياة مديدة؛ يتمتع فيها بالصحة؛ ويحصل على التعليم؛ ويحقق ذاته. أما التنمية المستدامة فتعني الحرص على إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد، فالتنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية حقا ما لم تكن مستدامة.(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2010)

2. خصائص التنمية المستدامة:

في أعقاب قمة الأرض التي انعقدت في "ريو" عام 1992 حول التنمية المستدامة، أعلن لأول مرة عن خصائص التنمية المستدامة والتي تتلخّص فيما يلي: (قاسم ، 2011)

- يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة؛
- تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- أولويتها تلبية الحاجات الأساسية والضرورية للأفراد من الغذاء، والملبس، والتعليم، والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية والمعنوية؛
- تراعي الحفاظ على المجال الحيوي في البيئة الطبيعية سواء في عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، الماء مثلا...فهي توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت؛
- تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية المتواصلة المنشودة؛
- ترتبط بفكرة العدالة والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها.

من خلال هذه الخصائص، وكما ورد في تقارير التنمية للأمم المتحدة تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، في ثلاث خيارات أساسية هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل والأمراض، وان يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة. يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستثمار في الإنسان بالتعليم؛ ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوصول إلى المعرفة والاستفادة منها؛ والتعاون والتشارك بين مختلف الفئات والطبقات والقطاعات. ومن خلال أنها تنمية تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة؛ وتراعي حماية البيئة لكوكب الأرض فهي ليست تنمية متعلقة بدول أو مجتمعات معينة وإنما تنمية تفرض على الجميع المشاركة فيها والتعاون على تحقيقها، وعليه أخذت الأمم المتحدة زمام الأمور في التعريف بهذه التنمية والتنسيق بين المجتمعات لتحقيقها وتشجيع المبادرات الرامية لذلك وما تقارير التنمية البشرية السنوية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لخير دليل على ذلك.

III. تقارير التنمية:

بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنذ 1990 أطلق أول تقرير التنمية البشرية المستدامة ومعه مفهوم التنمية البشرية فكرة بسيطة ولكنها واسعة الانعكاسات. توّالت بعده وسنويا إصدار تقارير موضوعية تستند إلى تحاليل وتجارب ميدانية وتتناول القضايا والاتجاهات والسياسات الإنمائية فتغيرت معها النظرة إلى الاحتياجات الإنمائية، لتصير حياة الناس هي الأولوية، بعدما كان العالم ولزمن طويل منشغل عن الإنسان بالثراء المادي.

1. تعريف تقارير التنمية البشرية:

اعتبرت الجمعية العامة لأمم المتحدة أن تقرير التنمية البشرية المستدامة هو "عملية فكرية مستقلة" وقد أصبح وسيلة هامة لنشر مفهوم التنمية البشرية المستدامة في جميع أنحاء العالم(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015)فهو تقرير يهدف إلى العودة بالناس إلى محور التنمية الذي هو الإنسان.

منذ صدور التقرير الأول، يقبل المناصرون والنشطاء على استخدام هذه التقارير في مقارنة الأداء بين البلدان للحث على اتخاذ التدابير المطلوبة على صعيد السياسة العامة. يظهر تحليل التغطية الإعلامية منذ عام2000 إقبالاً متزايداً على استخدام دليل التنمية البشرية في توجيه النقد إلى أداء الحكومات أو الثناء عليه.(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2010)

2. أهمية تقارير التنمية:

تحظى تقارير التنمية البشرية باهتمام متميز سواء من قبل حكومات الدول الواردة في التقرير، أو من قبل مراكز البحوث والدراسات والمهتمين بشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأهميتها المتعددة منها:

-مساعدة صانعي القرار والجهات المعنية بالتنمية في السعي إلى تحقيق فوائد إنمائية بالاعتماد على سياسات تركز على درء المخاطر وبناء المنعة؛(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2014)

- تعزيز التعاون فيما بين الفرق التحليلية في منظومة الأمم المتحدة؛(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2014)

- تساهم بتوفير المعارف العلمية بطريقة سهلة للفهم، وتلعب دوراً رئيسياً في تعزيز قوة صنع القرار؛

- هي منبر للمفكرين والباحثين والمهتمين بالشأن العام لكي يقدموا كل من زاويته، رؤية للتحديات التي تواجهها مسيرة التنمية؛ (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009)

- تقدم معلومات متنوعة وبيانات تفصيلية عن مجمل النشاط البشري في هذه الدول من خلال شبكة واسعة من الخبراء المنتشرين في أكثر من 132دولة؛

- تعد وسيط لنقل المعرفة لجميع الشركاء من حكومات ومنظمات تابعة للمجتمع المدني... الخ، كما تستخدم مراجع للطلاب في الجامعات والمعاهد؛

- تدفع بالقضايا التنموية الحساسة والجوهرية إلى واجهة الاهتمام على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، مما يؤدي إلى إطلاق نقاشا ديناميكيا معمقا؛

– تستخدم من طرف المطالبون بالتنمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني كوثائق لدعم مطالبهم (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002)

باختصار إصدار التقارير الإنمائية يساهم في إعادة التأكيد على مفهوم التنمية البشرية وتعزيز مجموعة المقاييس التي تثير المناقشات حول التنمية البشرية. بالنظر إلى أهمية هذه التقارير، صدّر خلال 25 سنة منذ أول تقرير أكثر من عشرين تقريرا عالميا و700 تقرير وطني. أسهمت هذه التقارير في إثراء مناقشات حول التنمية وتقييم نتائجها، وتشجيع الأبحاث والتفكير الخلاق واقتراح السياسات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015)، كان في كل مرة يصدر تقرير بعنوان معين يعالج قضية محورية معينة تشكل علاج لمشكلة التنمية، وهذا ما سنوضحه لاحقا.

IV. الأصول المعرفية من خلال تقارير التنمية البشرية:

تجمع كافة النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن الناس أو البشر هم منتجو الفكر والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنهم تتشكل القيادات والعلماء والخبراء، ومن ثم فهم أغنى وأغلى الأصول المعرفية، وهم أوعية المعرفة...، وهم مختبراتها وعملياتها...، وهم منتجوها إبداعا واختراعاً، وأن العلاقة بين المعرفة والإنسان هي علاقة تبادلية وتفاعلية، فكلاهما يمثل ضرورة حتمية لوجود الأخر (الزيات، 2011)، لذا ركزت تقارير التنمية البشرية الإنمائية على أهمية الأصول المعرفية في تحقيق النمو والتنمية للبشر يظهر في ما يلي:

1. تقارير التنمية البشرية الإنمائية للأمم المتحدة:

بداية ومنذ أول تقرير ابتكرت تقارير التنمية البشرية أدوات جديدة للقياس، حسبها لا ينبغي أن يقتصر قياس التنمية الوطنية على نصيب الفرد من الدخل، كما جرت العادة لفترة طويلة من الزمن، إنما تقاس بالقدرة على العيش حياة مديدة وصحية، تقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛ والقدرة على اكتساب المعرفة، تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة؛ والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تقاس بنصيب الفرد من الدخل. المعرفة والصحة من أهم عوامل تنمية رأس المال البشري وهو أهم مكون للأصول المعرفة الوطنية. يظهر الجدول التالي عناوين تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة.

الجدول 01: "عناوين تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة"

سنة الإصدار	العنوان	سنة الإصدار	العنوان
2000	حقوق الإنسان	2010	الثروة الحقيقية للأمم
2001	توظيف التقنية	2011	الاستدامة والإنصاف
2002	الديمقراطية	2013	نهضة الجنوب
2003	تعاهد بين الأمم	2014	المضي في التقدم
2004	الحرية الثقافية	2015	التنمية في كل العمل
2005	التعاون الدولي	2016	تنمية بشرية للجميع
2006	أبعد من الندرة	2018	أدلة التنمية البشرية
2008/2007	محاربة تغير المناخ	2019	ما وراء الدخل المتوسط...
2009	التغلب على الحواجز	2020	التنمية البشرية والأنثروبوسين

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على تقارير التنمية البشرية، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تقارير التنمية البشرية الإنمائية الصادرة عن الأمم المتحدة تركز على الأصول غير الملموسة، من سبعة عشر تقريرا من 2000 إلى 2020 أغلبها تركز على الأصول المعرفية كأساس تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا بأن تقارير التنمية البشرية عبارة عن "تمرين فكري مستقل وأداة مهمة لتعزيز المعرفة بالتنمية البشرية حول العالم"، فهي تسمح بتوسيع المعرفة بشأن التنمية البشرية للاستجابة للحقائق الجديدة والقضايا الجديدة التي تواجه العالم اليوم وسوف تحتاج إلى معالجة في المستقبل. ثم وضعت على مر السنين أدلة إضافية لحساب الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، وتحديد الفئات المتأخرة عن مسار التقدم البشري ورصد توزيع التنمية البشرية فأطلقت في عام2010 ثلاثة أدلة لرصد الفقر وعدم المساواة وتمكين المرأة، ضمن أبعاد مختلفة للتنمية البشرية: دليل الفقر المتعدد الأبعاد، ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، أطلق في 2014 دليل التنمية حسب الجنس.

في العادة تستفتح التقارير الإنمائية للأمم المتحدة بمقولة هامة " الإنسان هو الثروة الحقيقية التي تملكها الأمم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015) بالرغم من أن الثروة الوطنية تتكون من الموارد الطبيعية والتجهيزات الصناعية وكذا رأس المال غير المادي المتمثل في عنصرين: الأول رأس المال البشري من خلال المهارات والمواهب والكفاءات، الثاني جودة المؤسسات. أما تقارير التنمية تركز على الإنسان فقط لأنه بالإضافة إلى أنه العامل الوحيد المتغير والمبدع والمبتكر وكذا أساس تحقيق جودة المؤسسات أو ضعفها.

تقرير 2000(حقوق الإنسان)، استهل العالم الألفية الجديدة بمحاربة التمييز العنصري بين الأجناس، واعتبار إن الحياة حق للجميع. ألح التقرير على أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدما تلقائيا في التنمية، فالسياسات

التنموية الحقيقية يجب أن تقوم على محاربة الفقر والاستثمار في إمكانات الأفراد، بالتركيز على مستويات التعليم والتغذية والصحة والدخل، بشكل متساوي وعادل بين جميع الأفراد واعتبارها كحق من حقوق الإنسان، فمن أهم حقوق الإنسان هي المعرفة، العمر الطويل والعيش الكريم(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2000).

اعترف تقرير 2001 (توظيف التقنية) مبكرا بدور التكنولوجيا في تحقيق التنمية، إذ تساعد التقنيات الرقمية على النهوض بالتنمية من خلال خفض تكاليف الحصول على المعلومات، إلى خفض كبير في تكلفة المعاملات الاقتصادية والاجتماعية على الشركات والأفراد والقطاع العام. وهي تشجع على الابتكار حينما تنخفض تكلفة المعاملات إلى صفر تقريبا؛ تساعد على تعزيز الكفاءة لأن الأنشطة والخدمات القائمة تصبح أرخص أو أسرع أو أيسر من ذي قبل؛ أنها تؤدّي إلى زيادة الاحتواء الاجتماعي لأن المواطنين يحصلون على الخدمات التي كانوا محرومين منها من قبل(مجموعة البنك الدولي، 2016).

اهتم التقريرين (2002، 2004) بالديمقراطية والحرية الثقافية، باعتبارهما عنصرين أساسيين لتحقيق التنمية البشرية، لما لهما دور في إطلاق مخيل الفكر الإنساني للتفكير والإبداع والمشاركة في الاختيارات والقرارات بعيدا عن الكبت والخوف والقهر. بالنسبة لتقرير 2002 فإن التنمية البشرية تتطلب أكثر من مجرد رفع الدخل، فالحكم الصالح المؤهل لتحقيقها لا يقتصر على إقامة مؤسسات عامة، بل يستوجب توفير أجواء العدالة والشفافية والحرية لها والديمقراطية. أشار التقرير إلى أهمية تنامي دور المجتمع المدني في تقرير وتنفيذ المشاريع الإنمائية. وقد ارتفع عدد المنظمات الدولية غير الحكومية من 1083 عام 1914 إلى 37 ألفاً عام 2000، بينها 1170 منظمة بيئية. شهدت البلدان النامية ازدياداً حاداً في عدد الجمعيات المجتمع المدني لما لها دور في التعرف على احتياجات أفراد المجتمع المحلي ومن ثمة تمكينهم من تلبيتها.

اعتبر تقرير 2004 الحرية الثقافية جزء حيوي من التنمية البشرية، لأنها تمكن الإنسان من اختيار هويته–أي من يكون– دون خسارة احترام الآخرين أو التعرض للاستبعاد من خيارات أخرى، شرط هام للعيش حياة كاملة. فالناس يريدون ممارسة دينهم علانية والتكلم بلغاتهم والاحتفال بتراثهم العرقي أو الديني دون خوف من تهكم أو عقاب، كما يرغبون في المشاركة في المجتمع دون الاضطرار لتخلي عن جذورهم الثقافية المختارة(برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2004).

نبهت تقارير (2003، 2005، 2013) إلى ضرورة تنسيق الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات من القضاء على الفقر، تغير المناخ، والأمن والسلم، بتشجيع التعاون والارتباط وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول وهي كلها تمثل رأس المال ألعلائقي وهي من أهم مكونات الأصول الفكرية الوطنية.

أكد تقرير 2010 (الثروة الحقيقية للأمم) على أن الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة، والإنسان هو أساس التنمية وجوهرها. أعاد التذكير بإمكانية تحقيق انجازات في التنمية البشرية حتى لو تعذر النمو الاقتصادي السريع (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2010) من خلال الاهتمام بالمعرفة، فالمعرفة توسع إمكانات البشر وتغذي فيهم

الخيال وتنمى عندهم حسن الإبداع...، وبالتحصيل العلمي يتمكن الإنسان من حماية مصالحه ومقاومة الاستغلال، وبالتحصيل العلمي يصبح الإنسان أكثر وعيا بكيفية تجنب المخاطر الصحية، ويستطيع العيش حياة أطول في رفاه وراحة، وبالتحصيل العلمي يستطيع الإنسان الحصول على فرص عمل أفضل وكسب أجر أعلى(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2010).

بيّن تقرير التنمية البشرية لعام 2011 (الاستدامة والإنصاف) مدى الارتباط الوثيق بين الاستدامة ومبدأ الإنصاف، أي مبدأ العدالة الاجتماعية، وإتاحة المزيد من الفرص لحياة أفضل للجميع، من خلال حماية حق أجيال اليوم في حياة صحية ولائقة، وضمان حق أجيال المستقبل.

فحسب هذا التقرير الاهتمام بالاستدامة نابع من أنه لا يجوز أن تحظى أجيال المستقبل بأقل مما تحظى به أجيال اليوم من إمكانات، وفي عدم الإنصاف إجحاف، فخيارات البشر في حياة أفضل لا يجوز أن تقيدها عوامل خارجة عن سيطرتهم(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2011).

وفق تقرير2014(المضي في التقدم) فإن التقدم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد، وقدرتهم على تحصيل التعليم، ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول، إنما هو تحصين الانجازات وتوفر الظروف المؤازرة لاستمرار التنمية البشرية(برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2014). ركز التقرير على علاقة الترابط بين الحد من المخاطر والمضي في التقدم في التنمية البشرية، وأسهم التقرير في تحديد أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد على مدى حياتهم، من النزاعات، تغير المناخ، عدم المساواة...الخ، كما بحث في أنواع السياسات والإصلاحات المؤسسية التي تساهم في بناء المنعة من خلال تأمين الخدمات الاجتماعية للجميع من تعليم ورعاية صحية ومياه صرف صحي أمن عام...

وضح تقرير 2015 (التنمية في كل عمل) أهمية العمل، كالعمل في الرعاية والعمل التطوعي والعمل الإبداعي في الكتابة أو الرسم، وحدد الصلة بين العمل والتنمية البشرية على أنها علاقة ترابط وتفاعل، فالعمل يعزز التنمية البشرية، بتأمين الدخل وسبل العيش، والحد من الفقر، وكفالة الإنصاف في النمو، ومنه فإن التنمية البشرية تزيد رأس المال البشري وتوسع فرص الإنسان وخياراته في تحسين الصحة ومستوى المعرفة والمهارة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015). أقر التقرير أن من أخطر أوجه الحرمان البشري عدم استخدام الطاقات البشرية الكاملة، أو قلة استخدامها، أو سوء استخدامها في العمل الذي يعزز التنمية البشرية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

وفق تقرير التنمية البشرية 2016 (تنمية بشرية للجميع) تتطلب التنمية البشرية للجميع انتهاج سياسات شاملة للوصول إلى الفئات المهملة والمحرومة والمهمشة، واتخاذ التدابير لصالح الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. حسب هذا التقرير فإن تحقيق التنمية البشرية للجميع، ينبغي أن يكون شاملا، تدعمه أربعة أركان متآزرة هي: أولا استراتيجيات النمو الذي يحرك التشغيل من خلال التركيز على القطاعات التي يعيش منها الفقراء؛ ثانيا الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية وتسخير التكنولوجيا لتشمل الفئات المحرومة؛ ثالثا الاستثمار في

أولويات التنمية البشرية التي تؤمن للمحرومين خدمات منخفضة التكلفة وعالية الجودة؛ رابعا التدخلات المتعددة الأبعاد العالية التأثير التي تأتي بالمكاسب على الجميع(برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2016).

يرى تقرير التنمية البشرية لعام 2019 (ما وراء الدخل، المتوسط، الحاضر)، بأن موجات التظاهرات الشعبية التي تجتاح بلداناً عديدةً، هي بمثابة إشارة واضحة إلى أن توجه الناس إلى الشارع يكمن في أسباب مختلفة، فمن ثمن أسعار البنزين إلى المطالب السياسية بالاستقلال والحرية. المحرك المشترك لجميع هذه المطالب هو الشعور العميق المتفاقم بالإحباط إزاء عدم المساواة والعدالة الغائبة. يهدف هذا التقرير إلى دراسة أوجه عدم المساواة في التنمية المستدامة في إطار جديد، أولا: ما وراء الدخل أن هناك أوجه عدم المساواة في إبعاد التنمية المستدامة أساسية تتعدى الدخل مثل الصحة والتعليم والكرامة واحترام حقوق الإنسان؛ ثانيا: ما وراء المتوسطات يجب أن لا يقتصر تحليل أوجه عدم المساواة على المقاييس موجزة (المتوسطات) التي تختزل توزيعها إلى رقم واحد؛ ثالثا: ما وراء الحاضر يركز تحليل عدم المساواة في معظمه على الماضي أو على الحاضر، لكن العالم المتغير يتطلب النظر في ما سيصوغ عدم المساواة في المستقبل(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

صدر تقرير التنمية البشرية 2020 (التنمية البشرية والأنثروبوسين) في ظل تفشي جائحة 19، لتوثيق الآثار الجامحة والمدمرة للجائحة على التنمية البشرية، ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استجابته للأزمة.

بين هذا التقرير انه من أحد أعظم إنجازات البشرية في غضون جيل واحد، انتشال مليار إنسان من براثن الفقر المدقع، بيد ان جائحة كوفيد19 هوت بنحو 100 مليون إنسان إلى الفقر لمدقع، في أسوأ نكسة للتنمية في غضون جيل أيضا، وتسد للتنمية البشرية ضربة قاسية في 2020.كما شهد هذا العام موسم أعاصير قياسية جديدة سواء في العدد أم الشدة، التهمت الحرائق مساحات هائلة في أستراليا، وبانتانال في البرازيل، وشرق سيبيريا، وتضاؤل التنوع البيولوجي للكوكب...الخ. حسب التقرير ليست التنمية البشرية مقصدا، بل مسيرة لا تتوقف. لم يكن محورها يوماً مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية، وإنما تمكين كل إنسان من تحديد مساره الخاص نحو حياة تستمد جذورها من رحابة الحريات، والجد عليه لتحقيق طاقاته. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020)

2. تقارير التنمية الإنسانية العربية:

يصدر المكتب الإقليمي للدول العربية والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من فترة لأخرى تقرير التنمية الإنسانية العربية لتشخيص مشاكل الأمة العربية. من المعروف أن المنطقة العربية تتوفر على موارد مالية وموارد طبيعية هامة، لكنها تصنف من ضمن الدول المتخلفة ويعود تخلفها إلى احتياجاتها إلى عناصر أخرى مهمة ركزت عليها تقارير التنمية الإنسانية العربية. الجدول التالي يبين عناوين تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة.

الجدول 02: " عناوين تقارير التنمية الإنسانية العربية خلال الألفية الثالثة."

سنة الإصدار	العنوان	سنة الإصدار	العنوان
2002	خلق الفرص للأجيال	**2005**	نحو نهوض المرأة في الوطن العربي
2003	إقامة مجتمع المعرفة	**2009**	تحديات امن الإنسان في البلدان العربية
2004	دعوة للحكم الصالح	**2016**	الشباب وأفاق التنمية في واقع متغير

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على تقارير التنمية الإنسانية العربية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عناوين تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة منذ بداية الألفية الثالثة، وهي عناوين تشير إلى النواقص التي تعيق التنمية البشرية، والتي يجب أن تسعى الدول العربية للتغلب عليها وتتمثل في الحصول على المعرفة وإقامة مجتمع المعرفة، وتوسيع الحريات السياسية والنهوض بالمرأة وبناء قدراتها، والاهتمام بأمن الإنسان في المنطقة العربية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أشّار تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 "خلق الفرص للأجيال القادمة" إلى ثلاث نواقص تعيق مصادر التنمية في المنطقة العربية وهي تتعلق بالحصول على المعرفة؛ الحريات السياسية؛ وحقوق المرأة. حثّ المجتمعات العربية على ضرورة التغلب على معوقات بناء التنمية الإنسانية وهي: الحرية، تمكين المرأة، وبناء القدرات الإنسانية وخاصة المعرفة.

خلص تقرير 2003 " إقامة مجتمع المعرفة " إلى أنه بالرغم من توفر المنطقة العربية على رأسمال بشري ومادي، لا تزال هناك قيود تعيق اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة في المجتمعات العربية. أكد التقرير على أن المعرفة تساعد بلدان المنطقة على توسيع الحريات الإنسانية وتعزز القدرة على ضمان هذه الحريات من خلال الحكم الصالح، كما شدد التقرير على أهمية الأصول المعرفية للمجتمع: المعرفة والخبرة لا الأصول المادية والمالية هي المحددات الجوهرية للإنتاجية والتنافسية ومن ثمة التقدم في عالم اليوم والغد(المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003).

ناقش تقرير2004 "دعوة للحرية والحكم الصالح في العالم العربي"، نظم الحكم، وأشكال استغلال السلطة، ودعا لمعالجة سريعة لنقص الحريات والحكم الصالح من خلال الإصلاح في المجال السياسي والقانوني، لما للحكم الصالح من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة.

تناوّل تقرير2005 "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" قضية المساواة الاجتماعية بين الجنسين كعائق أمام التنمية الإنسانية في العالم العربي؛ وحث على ضرورة تمكين المرأة العربية من بناء قدراتها بالتعليم والصحة على قدم المساواة مع الرجل العربي؛ كما أن التحقيق الكامل لطاقات المرأة العربية مطلب جوهري ضروري للتنمية البشرية في البلدان العربية كافة، فهي تشكل نصف المجتمع ومربية الأجيال.

جاء في تقرير2009 " تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" أن النهج المعتمد في الدول العربية يقتضي التركيز على أمن الدولة أكثر منه على أمن الناس، لكن تبين على المدى الطويل أن هذه الدول لم تحقق أي منهما. يدعو التقرير صناع السياسة إلى الاتجاه نحو التركيز على أمن الأفراد وحمايتهم وتمكينهم، ويناشد الحكومات إلى

إعطاء الأولوية لتحرير الإنسان في المنطقة العربية من التهديدات الشديدة والمنتشرة التي يتعرض لها الإنسان في هذه المنطقة، من خلال النهوض بالأمن والحكم الصالح وحقوق الإنسان....يدعو التقرير إلى ضمان أمن الإنسان مما يؤدي ليس فقط إلى المزيد من فرص التنمية البشرية وإنما يمكن الدولة أيضا من الاستفادة المستديمة من البيئة، من استحقاق شرعيتها في نظر مواطنيها...مما يمكنها من التصدي لمصادر النزاع.

انطلق تقرير2016 " الشباب وأفاق التنمية في واقع متغير" من حقيقة أن فئة الشباب(15-29سنة) في المنطقة العربية تمثل 30%من سكانها الذين يبلغون 370مليون نسمة، تمثل موارد بشرية هائلة، ونبّهى التقرير إلى أن البلدان العربية تستطيع تحقيق طفرة حقيقية ومكاسب كبيرة في مجالي التنمية، وتعزيز الاستقرار، وتأمين هذه المكاسب على نحوٍ مستدام إذا تبنَّت سياسات تعطي الشباب حصةً يستحقونها في تشكيل مجتمعاتِهم وتجعلهم محطَّ الاهتمام – سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديّا. دعي التقرير دول المنطقة إلى الاستثمار في شبابها وتمكينهم من الانخراط في عمليات التنمية لأن شباب اليوم أوفر تعليماً، وأوثق اتصالا بالعالم الخارجي وأكثر حراكا من أي وقت مضى.

حسب عناوين التقارير الصادرة أعلاه، ولا عنوان يشير إلى الموارد الطبيعية أو الموارد المالية كعلاج لمشكلة التنمية البشرية بل أغلب العناوين تشير إلى الأصول المعرفية مثل حقوق الإنسان، الآمن، الحرية، الديمقراطية، الحكم الصالح...الخ.

كان لهذه التقارير وتحليلاتها وبياناتها ومناقشاتها تأثيرات هامة على فكر التنمية وتطبيقاتها، وأثبتت هذه التقارير أن التنمية البشرية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال تنمية الأصول المعرفية، فهي أساس تكوين الثروة، وركزت على أن التنمية البشرية المستدامة تحتاج من جهة إلى بناء قدرات البشر عن طريق التعليم والتدريب والصحة، ومن جهة أخرى تحقيق الحرية والمساواة الاجتماعية والحكم الصالح والأمن وهي أصول معرفية تتحقق من خلال اكتساب وإنتاج ونشر المعرفة. أكدت تقارير التنمية الإنسانية العربية على أن المنطقة العربية غنية بالموارد الطبيعية والمالية والبشرية لكن تخلفها يعود إلى ضعف السياق المؤسسي في المجتمع، وفجوة المعرفة، وقصور الحريات الإنسانية.

خاتمة:

تطرقنا في هذا البحث إلى أهمية الأصول المعرفية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقارير التنمية البشرية للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذا تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة للمكتب الإقليمي للدول العربية تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومنذ نهاية القرن الماضي تبين أن التنمية لم تعد تنمية اقتصادية أو نمو اقتصادي بمؤشرات كمية كالناتج الداخلي الخام ...وإنما تنمية بشرية مستدامة، تنمية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس في ثلاث خيارات أساسية هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل والأمراض؛ وأن يكتسبوا المعرفة؛ وأن يحصلوا على الموارد اللازمة. يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستثمار في الإنسان بالتعليم؛ ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

الوصول إلى المعرفة والاستفادة منها؛ والتعاون والتشارك بين مختلف الفئات والطبقات والقطاعات. و يمثل الاستثمار في الإنسان الرأس المال البشري، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل رأس المال الهيكلي، أما التعاون والتشارك بين مختلف الفئات والطبقات والقطاعات يمثل رأس المال ألعلائقي، تمثل كلها الأصول المعرفية الوطنية.

تفرض التنمية البشرية على الجميع المشاركة فيها والتعاون على تحقيقها، وعليه أخذت الأمم المتحدة زمام الأمور في التعريف بهذه التنمية والتنسيق بين المجتمعات لتحقيقها وتشجيع المبادرات الرامية لذلك فعمدت إلى إعداد تقارير التنمية البشرية السنوية من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعريف بهذه التنمية ومشاكلها واقتراح أهم الحلول، وكل عناوين هذه التقارير تركز على الأصول غير الملموسة.

و أهم النتائج المتحصل عليها:

- الأصول المعرفية الوطنية تتمثل في رأس المال البشري خلاصة المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكها السكان إضافة إلى رأس المال التنظيمي المتمثل في البني التحتية المؤسسية للبلد من أنظمة المعلومات والاتصالات، المختبرات والهياكل التنظيمية قدرات الإبداع والابتكار والتي تمّكن رأس المال البشري من أداء مهامه على أحسن وجه، وكذا رأس المال ألعلائقي المتمثل في قدرات البلد في توفير حلول جذابة وتنافسية لاحتياجات العملاء الدوليين، بالمقارنة مع الدول الأخرى.
- جوهر مفهوم التنمية المستدامة يؤكد على أنه في حالة الاقتصاد المستمر في عالم محدود الموارد، وفي ظل الرغبات غير محدودة للنمو، فإنه من الضروري أن يتم استخدام الموارد المتاحة لمقابلة الاحتياجات الحالية دون التأثير على قدرة هذه الموارد على التجدد للوفاء بالاحتياجات المستقبلية.
- أن تقرير التنمية البشرية المستدامة هو عملية فكرية مستقلة ووسيلة هامة لنشر مفهوم التنمية البشرية المستدامة في جميع أنحاء العالم. هو تقرير يهدف إلى العودة بالناس إلى محور التنمية الذي هو الإنسان.
- تعتبر تقارير التنمية البشرية الأداة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الفكر الإنمائي. يتم إعدادها لتدفع بالقضايا التنموية الحساسة والجوهرية إلى واجهة الاهتمام على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. أسهمت هذه التقارير في إثراء مناقشات حول التنمية وتقييم نتائجها، وتشجيع الأبحاث والتفكير الخلاق واقتراح السياسات. وكان في كل مرة يصدر تقرير بعنوان معين يعالج قضية محورية معينة تشكل علاج لمشكلة التنمية، وحسب عناوين التقارير الصادرة ولا عنوانا يشير إلى الموارد الطبيعية أو الموارد المالية كعلاج لمشكلة التنمية البشرية بل أغلب العناوين تشير إلى الأصول المعرفية مثل حقوق الإنسان، الحرية، الديمقراطية، الحكم الصالح...الخ.
- أثبتت هذه التقارير أن التنمية البشرية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال تنمية الأصول المعرفية، انطلاقا من تنمية رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب والصحة من جهة، ومن جهة أخرى من توفير

البيئة التي تسمح له بأداء مهامه على أحسن وجه من خلال تحقيق التقنية؛ الحرية والديمقراطية؛ العدالة؛ الأمن؛ الحكم الصالح...، وركزت على أن تنمية الأصول المعرفية تتحقق من خلال اكتساب وإنتاج ونشر المعرفة.

- بالنسبة لتقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة لتشخيص مشاكل المنطقة العربية، فإن المنطقة العربية تتوفر على موارد مالية وموارد طبيعية هامة، لكنها تصنف من ضمن الدول المتخلفة، يعود تخلفها إلى نواقص تعيق مصادر التنمية وهي: الحصول على المعرفة؛ الحريات السياسية؛ حقوق المرأة؛ والأمن...

بناءً على ما سبق نقدم مجموعة من الاقتراحات للمنطقة العربية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق العدالة (العدل أساس الحكم)، تحقيق سيادة القانون وفعالية الحكومة؛
- استغلال الموارد الطبيعية بصفة عقلانية مع احترام البيئة؛
- استغلال الموارد المالية المتوفرة في الاستثمار في الرأس المال البشري، من خلال تحسين التعليم والصحة، وتوفير بيئة ملائمة (تكنولوجيا المعلومات، والأطر التشريعية اللازمة...) لأداء مهامه على أحسن وجه.

قائمة المراجع:

- أحمد أبو اليزيد الرسول. (2007). التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج. مصر: مكتبة بستان المعرفة.
- فتحي الزيات . (2011). اقتصاد المعرفة، نحو منظور أشمل للاصول المعرفية. القاهرة، مصر: دار النشر للجامعات.
- المكتب الإقليمي للدول العربية. (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية،خلق الفرص للأجيال القادمة. عمان: المطبعة الوطنية.
- المكتب الإقليمي للدول العربية. (2003). تقرير التنمية الانسانية العربية،مجتمع المعرفة. عمان: المطبعة الوطنية.
- المكتب الإقليمي للدول العربية.(2009). تقرير التنمية الانسانية العربية، تحديات امن الانسان في البلدان العربية. عمان: المطبعة الوطنية.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2000). تقرير التنمية البشرية،حقوق الانسان. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2004). تقرير التنمية البشرية، الحرية الثقافية. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الإسكوا).
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2010). التنمية البشرية، الثروة الحقيقية للآمم. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2011). تقرير التنمية البشرية، بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو).
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2014). تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2015). التنمية البشرية، التنمية في كل عمل. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). تقرير التنمية البشرية،التنمية للجميع. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2019). تقرير التنمية البشرية، ماوراء الدخل والمتوسط والحاضر. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2020). تقرير التنمية البشرية، التنمية البشرية والأنثروبوسين . بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- صادق علي طغان. (2009). الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 4(13)، 7-22.
- عباس بدوي محمد، و محمد البلتاجي يسرى. (2013). المحاسبة في مجال التنمية المستدامة. الاسكندارية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- نجم عبود نجم. (2010). ادارة اللاملموسات. عمان، الاردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- سعد غالب ياسين. (2007). ادارة المعرفة:المفاهيم، النظم، التقنيات. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عبد العزيز قاسم محارب. (2011). التنمية المستدامة من منظور اسلامي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- مجموعة البنك الدولي. (2016). تقرير عن التنمية في العالم 2016 : العوائد الرقمية. واشنطن: معهد البنك الدولي، البنك الدولي.
- Malhotra, Y. (2000). Knowledge Assets in the Global Economy: Assessment of National intellectual capital. Journal of Global Information Management, 5-15.
- Pawar, P .A. (2012, 01). Knowledge Asset Strengthening for Sustainable Development & Growth. Indian Journal of Commerce & Management Studies, 104-107.
- Rusu-Tanasă, M. (2015). Intellectual Capital a Strategic Factor of Socio-Economic Development of Regions and Countries. Procedia Economics and Finance, 369 – 374.